دور جامعة الدول العربية في مواجهة الإرهاب: الآليات والعقبات

أ/ آمال خالي

باحثة بـ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
amel.etudesinternationales@gmail.com

ملخص:

نناقش من خلال هذا المقال دور جامعة الدول العربية في مواجهة الإرهاب في فترة ما بعد الحراك العربي، محاولة منا لمعرفة أسباب عدم ارتقاء الجامعة إلى درجة الفاعل الموحد والمؤثر لمواجهة هذا التهديد. حيث سيتم مقارنة بين الآليات السياسية والقانونية والعسكرية المفترض فيها تحديد الدور الذي تتخيله الجامعة لنفسها في مواجهة تنامي خطر الإرهاب ونسقط التصور على دورها الفعلي لاستنتاج التوافق والتباين بين القاعدة والتطبيق، كما نوظف مقاربة تاريخية وصفية تحليلية نسترجع من خلالها الأحداث، نناقشها ونحللها لمقاربة الحقيقة. أفضت الدراسة إلى الوقوف على إخفاق الجامعة في مواجهة التهديد الإرهابي كفاعل موحد، لأسباب منها المتعلقة بمخرجات الحراك العربي من فوضى وعدم استقرار، وأخرى متعلقة بالضعف البنيوي للجامعة، وكذا اختلاف تصور التهديد الإرهابي في حد ذاته وتباين مواقف الدول العضوة منه بتباين مصالحها. إن دور الجامعة في مواجهة الإرهاب يتخطى مجرد الحسابات الفردية أو الإقليمية بل يتعلق بإعادة النظر في بنية النظم العربية، التوازنات داخل الجامعة والتوافقات الدولية المتعلقة بمصير المنطقة ككل.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية، الإرهاب،الحراك الشعبي.

Abstract:

This article discusses the role of the League of Arab States in fighting against terrorism in the Post-Arab movement, in an attempt to find out the reasons for the failure of the League to be the unified and the influential actor in countering this threat. I compared the political, legal and military mechanisms that are supposed to define the role that the League of Arab States envisions in facing the growing threat of terrorism and we focus on its effective role in finding the consensus and the difference between the rule and the application. We also use an historical, descriptive and analytical approach to reconstruct the events to seek the truth. The study revealed the failure of the League of Arab States in confronting the terrorist threat as a unified actor, for many reasons, including those related to the chaos and instability of the Arab movement, and for other reasons such as the structural weakness of the League of Arab States, as well as the perception of the terrorist threat itself. The role of the League in countering terrorism goes beyond individual or regional accounts, but rather to review the structure of the Arab regimes, the balances within the League and the international consensus regarding the fate of the region as a whole.

Keywords: The League of Arab States, terrorism, popular uprisings.

مقدمة:

يُفترض في جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية أن تتيح مجالا للدول الأعضاء تعبر من خلاله على توجهاتها، كما تسعى مجتمعة إلى تحقيق أهدافها وطموحاتها وكذا مواجهة تحدياتها المشتركة، ومن أبرزها ظاهرة الإرهاب لا سيما في المرحلة اللاحقة للحراك العربي.

يستند دور جامعة الدول العربية في مواجهة تنامي خطر الإرهاب في المنطقة العربية إلى توفر إجماع سياسي حول ضرورة هذه المواجهة وتجسيد هذا الإجماع من خلال آليات قانونية ثم الاتفاق على إيجاد آلية عسكرية مشتركة، غير أن ما يستقيم من الناحية النظرية قد لا يصمد أمام اختلاف مصالح الدول العضوة وتحالفاتها وحتى ولاءاتها، داخل وخارج الجامعة.

تهدف من خلال الدراسة إلى رصد الآليات القانونية المسخرة لهذا الصدد ومن أبرزها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، المبادرات القانونية الانفرادية ذات التأثير على رؤية المنظمة والتنويه إلى جهود الجزائر في هذا الصدد، لنبين بذلك تصور الجامعة لما يجب أن يكون. ثم نقدم قراءة في مواقف الجامعة تجاه مختلف القضايا العربية وما نتج عنها من تنامي الأعمال الإرهابية في المنطقة ومدى تطابقها مع مصالح الدول الأعضاء لنقف بذلك على تنامي دور دول مجلس التعاون الخليجي مقودا بالعربية السعودية وتداعياته على دور المنظمة، من جهة أخرى، لنصف ونبين ما هو كائن.

هذا لنتوصل إلى قياس ما إذا كانت الجامعة قد أسهمت في تطويق التهديد لتعكس الإرادة الجماعية لأعضائها أم أنها قد حُيدت عن هذا الدور لترجيح مصالح أطراف على حساب أطراف أخرى.

الإشكالية: لماذا لم ترتق جامعة الدول العربية إلى درجة الفاعل الموحد والمؤثر لمواجهة تنامي الإرهاب في المنطقة العربية في فترة ما بعد الحراك الشعبي؟

الفرضية: يفسر عجز جامعة الدول العربية عن لعب دور الفاعل الموحد والمؤثر في مكافحة تنامي الإرهاب في المنطقة العربية في فترة ما بعد الحراك الشعبي، رغم الآليات القانونية والسياسية التي تحوزها الجامعة، بأسباب متعلقة بمخرجات الحراك العربي من فوضى وعدم استقرار وأخرى متعلقة بالضعف البنيوي للجامعة.

منهجية البحث: تنطلق الدراسة من منهج مقارن نقابل من خلاله الآليات السياسية والقانونية والعسكرية المفترض فيها تحديد الدور الذي تتخيله الجامعة لنفسها في مواجهة تنامي خطر الإرهاب إلى الإسقاط على دورها الفعلي لاستنتاج التوافق والتباين بين القاعدة والتطبيق، كما نوظف مقاربة تاريخية وصفية تحليلية نسترجع من خلالها الأحداث، نناقشها ونحللها لمقاربة الحقيقة. أما لجمع المعلومات، نعتمد على المصادر من وثائق قانونية، تصريحات وبيانات صادرة عن المنظمة ودولها الأعضاء، والمراجع والتحليلات المتوفرة عن الموضوع.

محاور المقال:

- **الآليات السياسية والقانونية لمواجهة تنامي الإرهاب في المنطقة العربية: حبر على ورق؟**
- **العرب ضد من؟ إشكالية تعريف الإرهاب وتصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية مثالا**

- **تنامي دور دول مجلس التعاون الخليجي وعزل الجامعة عن لعب دورها في القضايا الأمنية العربية: الحالة اليمنية والبحرينية، الليبية والسورية.**

المحور الأول: الآليات السياسية والقانونية لمواجهة تنامي الإرهاب في المنطقة العربية.

يعتبر الأمن القومي العربي من القضايا الأساسية التي تشغل الدول الاثنان والعشرون العضوة في جامعة الدول العربية، بل ويعتبر الأمن من أسباب قيام الجامعة في حد ذاتها، نظرا لظروف نشأتها التي عقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وما أفرزته هذه الأخيرة من غموض طغى على مشهد المنطقة العربية، وإدراكا للتهديدات التي تتربص بها لِما حُبيت به من موقع وثروات تضاربت حولها مصالح الدول على اختلافها.

تضمن الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية، التي تعود نشأتها إلى تاريخ 22 مارس 1945 (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية) عبارات عامة وفضفاضة في تحديد مقاصدها، حيث لم تتم الإشارة إلى موضوع الأمن ولا تحديد التهديدات الأمنية أو سبل الاستجابة لها، الأمر الذي نستشفه من الديباجة الناصة على توجيه الجهود العربية إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها...، كما اقتصر الميثاق في المادة السادسة على النص على تعاون دول الجامعة لدفع أي اعتداء يمس أي دولة عضو، لكن دون الخوض في طبيعة هذا الاعتداء.

كرونولوجيا، تعتبر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الصادر سنة 1950 والبروتوكول الإضافي الصادر سنة 1952، أول تعبير عن التنسيق في مجال الأمن والسياسات الدفاعية العربية ضد مجمل التهديدات التي كانت تهدد استقرار المنطقة حينذاك ومن أبرزها الكيان الصهيوني الدخيل،غير أن معاهدة الدفاع المشترك لم تُفعل منذ إنشائها حتى خلال الحروب العربية الإسرائيلية وتبدو اقل قابلية للتنفيذ ضد تهديد الإرهاب حاليا. (أحمد جمعة). كما تعززت معاهدة الدفاع المشترك بالملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الصادر بموجب القرار 198 والمتخذ بمناسبة مؤتمر القمة العربي غير العادي بالقاهرة في 2000/10/22 والمؤكد في مادته الثانية على تكليف مجلس الجامعة على مستوى القمة بالنظر في القضايا المتعلقة باستراتيجيات الأمن القومي بكافة جوانبه وتنسيق السياسات العليا للدول العربية تجاه القضايا ذات الأهمية الإقليمية والدولية (دغبار، ص. 141).

هيكليا، توكل مهمة تنسيق جهود مكافحة الإرهاب إلى عدة أجهزة على مستوى الجامعة، وفي مقدمتها مجلس وزراء الداخلية العرب وأجهزته المتخصصة، ومجلس وزراء العدل العرب، ونقطة الاتصال مع لجنة مكافحة الإرهاب المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن 1373، إلى جانب المؤتمرات والاجتماعات الدورية للمسئولين عن مكافحة الإرهاب وفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب وكذلك المجالس الوزارية والمنظمات الأخرى المعنية بالإعلام والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتربية..الخ. (الكيلاني)

من الناحية العملية تتالت الاجتماعات العربية المنصبة على تنامي التهديدات الإرهابية في ظل الانفلاتات الأمنية التي شهدتها دول الربيع العربي والتي أدت في بعضها إلى فشل الدولة على المنوال الليبي أو إلى الإفلاس السياسي على المنوال السوري، وحدِّث عن الوضعية الأمنية في باقي الدول العربية.. بِكُلِ حرج..

من بين أعمال الجامعة التي نوردها على سبيل المثال لا الحصر القرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية العرب في 7 /2014/09 الذي يدين "داعش"، ويدعو للانضمام لاتفاقيات محاربة الإرهاب، والتعاون الأمني والقضائي، وتكثيف تبادل المعلومات، ووضع خطط وطنية وإقليمية للوقاية من الإرهاب، والتعاون مع الجهود الدولية، والإقليمية، والمحلية لمحاربة الجماعات المتشددة، كذلك القمة الطارئة لوزراء الخارجية العرب المنعقدة في 2015/01/15 لبحث تهديدات الإرهاب، تنفيذا للقرار 7804 الصادر في 2016/09/07 حول صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الجماعات الإرهابية المتطرفة. (أنيس سالم)

وفي آخر محاولات الجامعة لتدارك العجز الذي عرفته في مواجهة وتطويق خطر الإرهاب، وبمبادرة مصرية، بمناسبة القمة العربية بشرم الشيخ نهاية شهر مارس 2015، صدر قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 628 في 2015/03/29 القاضي بإنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربي. تُفتح هذه القوة حسب المقترح للانضمام الاختياري، هدفها مواجهة التهديدات والتحديات بما في ذلك تهديدات التنظيمات الإرهابية، والتي تمس أمن وسلامة واستقرار أيا من الدول الأطراف وتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي. (جريدة العرب، ص.06)

وبناء عليه تم إعداد البروتوكول الخاص بتشكيل القوة العربية المشتركة، غير أن المبادرة قد اصطدمت بمعطيات واقعية كالتحالفات الإقليمية التي تشهدها المنطقة لمواجهة الإرهاب على شاكلة قوات درع الجزيرة ,Peninsula Shield Force (PSF)، أو التدخلات الأجنبية في شكل تحالف مع الدول الغربية على غرار التحالف العسكري الدولي لمحاربة الإرهاب والذي جرى الإعلان عن تأسيسه في مدينة جدة في 2014/04/11 للتدخل في سوريا. فأصبغت على قرار إنشاء القوة المشتركة خصائص قرار الجامعة المعهودة من موافقة سريعة وعلنية ثم تماطل ومعارضة تطبيقه بصفة سرية.

أما في مجال توحيد التشريع لمكافحة الإرهاب، أقر وزراء العدل العرب 15 قانونا عبر اتفاقيات من شأنها تسريع الجهود المشتركة لتنفيذه تقع على مكافحة الإرهاب، وهذا خلال الدورة الـ 32 للمجلس الوزاري لوزراء العدل العرب التي انعقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة يوم 24 نوفمبر 2016. جاءت هذه الاتفاقيات لتعزيز سابقاتها ومن أبرزها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الناصة في مادتها العاشرة على تجريم تمويل الإرهاب، وتعزيز التعاون الأمني والقانوني والقضائي والمنصوص عليهما في كل من البابين الرابع والخامس من الاتفاقية، واتفاقية تعزيز التعاون العربي والدولي لمكافحة الإرهاب.

كما تساهم مقاربات دول الجامعة العربية في بلورة التصور الجماعي للإرهاب وسبل مواجهته. تعتبر الجزائر في هذا المجال من الدول العربية الرائدة في مكافحة الإرهاب بحكم تجربتها التاريخية التي جعلت منها مرجعا لباقي التجارب وأهلتها للعب دور الشريك الاستراتيجي للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في أمننة المنطقة. يقوم تصور الجزائر للتهديد الإرهابي على أنه ظاهرة لا دين لها ولا وطن ولا تعرف حدودا. كما تتصور الجزائر أن سبل مكافحة الإرهاب متعددة، تمتد من القضاء على الأصولية والتشدد الديني، (وهو ما كان موضوع المؤتمر الدولي الذي احتضنته الجزائر في جويلية 2015)، إلى مكافحة استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر التطرف وتمويله والتجنيد من خلاله وكل توظيف يصب في صالح توسع التهديد (نوقش الموضوع بمناسبة مؤتمر دولي ثاني في أفريل 12016)، كما تربط الجزائر جهود مكافحة الإرهاب بحتمية

الدمقرطة والإصلاحات الداخلية ورفض توظيف المعتقدات الدينية المتطرفة لأغراض الفتنة والتقسيم، وتصر الجزائر على رفض معيار الكيل بمكيالين في مسألة تعريف الإرهاب ومكافحته، كما ترفض كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول وفاء لمبدأ عدم التدخل والسعي إلى تسوية الخلاقات الدولية بصورة سلمية (المادة 26 من دستور الجزائر 2008)، فكل تدخل في شأن الدول الغير كفيل بزرع الفتنة وتوفير المناخ المناسب لتنامي التهديدات الإرهابية (Abdelkader Messahel , Discours)

تعتبر التجربة الجزائرية مرجعا على مستوى الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتطرف، كما تمثل المصالحة الوطنية مصدر الهام لدول الجوار، حيث سعت الجزائر ومنذ بدء النزاعات لا سيما في الحالتين السورية والليبية إلى الدعوة للحل السياسي القائم على الحوار والرافض للتدخلات الأجنبية، وهذا من شأنه توفير المناخ المناسب لمكافحة الإرهاب، تأسيسا على النموذج الجزائري (journal el moujahid).

يمكننا القول بعد التحليل بغزارة الجهد التنسيقي لدول جامعة الدول العربية على المستوى السياسي والقانوني والسعي إلى شمول الجانب العسكري، في مجال مكافحة التهديدات الأمنية ومن بينها الإرهاب. لكن حالة التضخم التشريعي هذه يقابلها عجز تنفيذي مرده ضعف تحليل التهديدات الأمنية، وعدم تحديد إجراءات رد الفعل بدقة، والاكتفاء بصيغ عامة وخطوات غير مؤثرة لا تتضمن أي إطار زمني، مع غياب آليات المتابعة والتنسيق للمعاهدات والقرارات المتخذة؛ وعليه، نقولأن مصدر عجز الجامعة عن لعب دور مؤثر في مكافحة الإرهاب ليس تشريعيا، بل تنفيذي (محمود، بلقزيز وآخرون، ص.13).

المحور الثاني: إشكالية تعريف جامعة الدول العربية للإرهاب وتصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية

ينبع تصور جامعة الدول العربية لتهديد الإرهاب وضرورة التنسيق لمواجهته من إدراكها لطبيعته العابرة للحدود، فلا يعقل أن تضع دولة عربية إستراتيجية لمكافحة الإرهاب فيما تشكل دولة أخرى مجاورة وكرا لتدريبه أو مصدرا لتمويله أو متكأ له على مستوى الإعلام الدولي. فلابد للتعامل مع التهديدات الإرهابية من تحديد حجمها، مصادرها، أساليبها وعناصرها، وأهدافها ثم إدراك أبعادها الحقيقية حتى يتسنى تحديد إستراتيجية طويلة المدى لمواجهتها تخرج عن ردات الفعل وترتقي إلى استباق الجرم الإرهابي. (عبد الحميد، ص.207) وعليه توجب بادئ ببدء وضع تعريف جامع ومانع للإرهاب يوَحد تصور العرب، غير أن مسألة التعريف هذه كانت من المهام المضنية للجامعة ولا يخرج عجز الدول العربية والجامعة بالتبعية عن التوصل لهذا التعريف عن العجز الدولي المزمن في هذا الصدد، حيث يعتبر ضبط تعريف الإرهاب أحد أبرز عثرات القانون الدولي الجنائي لارتباطه باختلاف الرؤى والمشارب الفكرية والعقائد.. التي تحدد المصالح.

ومن جانبها، وضعت الجامعة تعريفا للإرهاب في الاتفاقية العربية لمواجهة الإرهاب في إطار الدورة 15 لاجتماع وزراء الداخلية العرب سنة 1998، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 1999/5/7 لتحظى بمصادقة 18 دولة عربية، لحد الآن. تعرف جامعة الدول العربية الإرهاب في متن المادة الأولى من هذه الاتفاقية بكونه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر". وتُعرف الجامعة الجريمة الإرهابية بذلك الفعل المرتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أية

دولة من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها، ومعاقب عليها في قانونها الداخلي. ويتسع تعريف الجامعة للإرهاب ليشمل الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية باستثناء تلك التي لم تصادق عليها. (فريجة، ص،ص. 168- 167)

إن تبني الجامعة العربية لتعريف للإرهاب، صوره وكيفيات مواجهته لم يذلل صعوبة وضع معايير تصنيف الأعمال والجماعات الإرهابية، ويعتبر قرار جامعة الدول العربية بوضع حزب الله في خانة المنظمات الإرهابية مثالا يبرز اختلاف وصعوبة - إن لم نقل استحالة - التوصل إلى إجماع عربي حول تصنيف المجموعات الإرهابية فما بالك بإيجاد إستراتيجية لمكافحته والتوصل إلى تنفيذها.

تم تصنيف حزب الله على انه منظمة إرهابية باقتراح من المملكة العربية السعودية مقدم للجامعة في 2016/03/01، ولم تبطأ هذه الأخيرة في تبني الاقتراح باتخاذ القرار الذي صدر بتاريخ 2016/03/11 في الدورة 145 لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الداخلية وبرئاسة بحرينية يسبغ على حزب الله اللبناني وصف المنظمة الإرهابية، رغم ما يعبر عنه القرار من تغيير جذري في سياسة الجامعة بوصفه تأكيدا واستمرارا لتوجه إسرائيل والغرب عموما تجاه الحزب ووقوعه معارضا للعديد من التوجهات العربية على المستويين الشعبي والحكومي (Martin Beck, p.05)، فكان من الطبيعي أن يثير هذا القرار حول وسم الحزب بصفة الإرهاب اختلافا في ردود الفعل بين كل من لبنان والعراق المتحفظين على القرار والجزائر التي لم تتوان عن إبداء ملاحظاتها، وبين الدول الداعمة للقرار وتتصدرها دول الخليج. يعود هذا الاختلاف إلى جملة من الأسباب:

بالنسبة للدول المؤيدة للقرار، لطالما شكل نشاط حزب الله في منطقة الشرق الأوسط والخليج تحديدا مصدر أرق للدول الخليجية، نظرا للخطر الطائفي الذي يمثله الحزب والتخوف من امتداد قاعدته الشعبية التي تزايدت في المنطقة لا سيما بعد حرب لبنان في 2006،أين خاض الحزب الحرب ضد إسرائيل باسم المسلمين كافة وللدفاع عنهم، هذا النصر شكل مصدر قلق للمملكة العربية السعودية ودول الخليج عامة فعكفت هذه الأخيرة على تجفيف مصادر تمويل الحزب وعزل جهات تدعيمه على حدودها Matthew) (Levitt,p.11يندرج في هذا الإطار إصدار تقرير في جانفي 2016 حول تمويل إيران للمنظمات الإرهابية في المنطقة مركزا على حزب الله وعن نشاطات هذا الأخير منذ فترة الثمانينيات والى تاريخ صدور التقرير وربط نشاطاته بعدم استقرار المنطقة.Arabia Fact Sheet) (Royal Embassy of Saudi

فدول الخليج كانت مصدر التضييق على الحزب وقائدة الحملة الدبلوماسية التي شُنت ضده نظرا لحضوره التاريخي في المنطقة، ومساندته للأقليات الشيعية في فترة الحراك العربي، عبر تدريب الحوثيين على الحدود مع العربية السعودية وما يترتب عن ذلك من مساس بالسلامة الترابية للمملكة التي تدعي التصدي لعدة هجمات صاروخية متأتية من اليمن؛حضوره على الأراضي العراقية لمساندة الميليشيات الشيعية؛ كما يتوزع مناضلو الحزب في دول الخليج على غرار البحرين أين يشتبه تورط التنظيم في أعمال إرهابية على ترابها؛ حضور حزب الله في سوريا من خلال القتال ضد المقاومة لمساندة النظام العلوي وكل الأقليات غير السنية الموالية لهذا النظام، وهو ما يزيد من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على ميدان القتال، لكن من جهته حزب الله يتهم العربية السعودية ودول الخليج بتمويل الإرهاب وتهديد الأمن القومي اللبناني.(Matthew Levitt, p.14)

كما ينبع خطر حزب الله على دول الخليج من تجهيزه وحضوره العسكري عدة وعتادا وتدريبا داخل لبنان وخارج إقليمه، ومن شرعيته النابعة من التأييد الشعبي ليس على مستوى لبنان فحسب وإنما على

المستوى العربي، إضافة إلى كون الحزب شريكا في الحكومة اللبنانية وحاضرا في التمثيل النيابي؛ مقابل شرعية الحزب هذه وقدرته على التجنيد، ترتسم صورة معاكسة للنظم المناوئة له التي تصب سياستها اتجاه الحزب في خانة تدعيم الحضور الإسرائيلي في المنطقة واسترضاء حلفائه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما يشتبه في استفادة بعض دول الخليج من دعم الكيان لمواجهة المد الشيعي(Eran Lerman, p.11)

أما عن الدول الرافضة للقرار والمتحفظة عليه، فمبررات موقفها تكاد تكون جلية. يفسر الموقف العراقي واللبناني بتأثرهما المباشر بالقرار نتيجة التواجد الشيعي المكثف فيهما. شرعية حزب الله كجزء من التركيبة السياسية والاجتماعية اللبنانية، وكذا متاخمة خطر التنظيمات الإرهابية في سوريا للحدود الشرقية اللبنانية إضافة إلى مسعى حماية الأماكن الشيعية المقدسة في البلدين (Marie Kostrz p.6-7) .كما يلعب الحزب في العراق إلى جانب المقاومة المحلية دورا ميدانيا في العمل ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية العراقي أثناء انعقاد الدورة 145 لوزراء الخارجية العرب: " الحشد الشعبي وحزب الله حافظا على كرامة العرب ومن يتهمهما بالإرهابيون"، وهذا في إشارة إلى تورط القوى الغربية في تردي الوضعية الأمنية في العراق وتواطؤ سياسات دول الخليج (https://arabic.rt.com- 2016/03/11). والحقيقة أن حلقات موقفي الدولتين تجاه قرار التصنيف متداخلة وموقفهما من الأزمة السورية، حيث تساند الدولتين بقاء النظام السوري لخلق نوع من التوازن سواء في الميدان أو على داخل الجامعة.

أما الملاحظات الموجهة من طرف الجزائر فتؤسس على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبما أن حزب الله مكون سياسي لبناني، فليس من صلاحيات الجزائر أن تملي على لبنان ما عليها فعله تجاه الحزب أو الدفع بها إلى تقويض نشاطه، هذا من جهة، كما يفسر موقف الجزائر المساند لنظام الأسد بوصفه الممثل الشرعي للشعب السوري رفضه الضمني لكل تدخل في سوريا من شأنه إسقاط النظام وتمكين جهات انقلابية من كرسي السلطة بايعياز إقليمي وخارجي ورفض كل ما من شأنه تضييق المساندة له، من جهة أخرى،(Akram Balaid, p.6-7) كما تتشارك الدول الثلاث في التوجس من الدور الذي تريد المملكة ودول الخليج لعبه في المستقبل وهيمنتها على قرار الجامعة لخدمة مصالحها. وتبرز على اثر مناقشة تصنيف حزب الله والانقسام الذي نتج عنه في صف الدول العربية كون عدم الإجماع حول القضايا المحورية المفاهيمية هو أحد أسباب الدور المحتشم للجامعة في مكافحة الإرهاب، كما أبان التحليل تنامي الدور الذي تلعبه دول الخليج داخل الجامعة والظل الذي أصبحت تلقيه على قراراتها، لذا نناقش من خلال المحور الثالث أثر تنامي هذا الدور على أداء الجامعة اتجاه الحراك العربي لتقدير مدى تأثير ذلك على الهدف الجماعي لمكافحة الإرهاب وإحلال الأمن والاستقرار.

المحور الثالث: تنامي دور دول مجلس التعاون الخليجي وعزل الجامعة عن لعب دورها في القضايا الأمنية العربية: الحالة اليمنية والبحرينية، الليبية والسورية.

يتلخص الوضع في الوطن العربي بعد الحراك الشعبي في ثلاث أوجه للصراع: صراع الشعوب ضد الأنظمة، صراع أنظمة ضد أخرى وصراع لعدة مكونات داخل الشعب في حد ذاته. (Karim Émile Bitar) لم تزد مواقف جامعة الدول العربية من هذا الوضع المعقد إلا تعقيدا، ولم يزد انقسام مواقف الدول العربية من الحراك العربي المنظمات الإرهابية إلا قوة.

الجامعة العربية والحراك في ليبيا: علقت الجامعة عضوية ليبيا منذ 2011/02/22 بدعوى اختراق النظام الليبي لحقوق الإنسان، وهي سابقة في تاريخ المنظمة، حيث لم يشكل انتهاك حقوق الإنسان سببا لاتخاذ إجراءات مماثلة من قبل، ثم بناء على قرار تعليق العضوية مكنت الجامعة في أوت 2011 المجلس الانتقالي الوطني الليبي من كرسي ليبيا في الجامعة فأكسبته بذلك صفة الممثل الشرعي للسلطة. بغض النظر عن الموقف الرسمي للجامعة، لم ترق سياسة هذه الأخيرة إلى إيجاد حل للاقتتال بين الفصائل الليبية ما أفضى إلى طلب الاستعانة بتدخل مجلس الأمن لإقامة حظر جوي على ليبيا، وهو ما رفضته كل من الجزائر وسوريا. رغم موقف الجامعة الصريح والمفاجئ إلا أنها لم تتدخل منذاك في النزاع الليبي ولم تسعى إلى وساطة فعالة بين الفصائل المتنازعة متنازلة عن دورها إلى مبادرات دولها إلى جانب وسطاء هيئة الأمم المتحدة، رغم تنامي الحاجة الإنسانية التي كانت الدافع المصرح به للتدخل، (قناة العربية). ورغم تعالي مطالب فواعل المجتمع الدولي من أجل اتحاد الفرقاء ضد تنظيم الدولة الإسلامية، أضحت ليبيا وبسبب التدخلات الأجنبية والإقليمية دولة فاشلة ومرتع للتنظيمات الإرهابية الأكثر تطرفا ومصدر للاضطرابات بالنسبة إلى دول الجوار، فأصبحت بذلك دليلا على فشل الجامعة وعجزها عن أداء دورها.

الجامعة العربية والأزمة السورية: بعد انطلاق الأزمة السورية طالبت جامعة الدول العربية بوضع حد للحالة الأمنية المتدهورة فيها، ثم قامت بتعليق عضوية سوريا شهر نوفمبر 2011 مقترحة مشروع للخروج من الأزمة عن طريق وقف العنف بكل أشكاله وحماية المواطنين السوريين والسماح للوكالات المتخصصة للجامعة والصحافة الدولية بالتنقل بحرية في سوريا. قوبل مشروع الجامعة برفض النظام السوري له جملة وتفصيلا وهو ما أدى بالجامعة إلى التوجه صوب مجلس الأمن طالبة منه اتخاذ إجراءات من شأنها التوصل لعزل الأسد بالموازاة مع فرض عقوبات اقتصادية صارمة على سوريا(Raslan Ibrahim,p.26 .) هذا عن موقف الجامعة، لكن هل هذا الموقف تعبير عن إرادة جماعية؟ وما دلالته؟ والى أي مدى ساهم في تطويق الإرهاب في سوريا والمناطق المجاورة لها؟

لم يكن موقف الجامعة تعبيرا عن إرادة جماعية، بل قوبل برفض كل من العراق واليمن وكذا الجزائر. إن موقف الجامعة هو نتيجة لضغط دول الخليج وفرصة لها في نفس الوقت من أجل إضعاف النظام السوري الحليف لإيران في المنطقة والعدو الأول للعربية السعودية وقطر التي كانت تترأس الجامعة حين اتخاذ قرار تعليق العضوية،(Canadiens pour la justice et la paix au Moyen-Orient) ففي الحالة السورية لم تكن الحاجة الإنسانية من حركت الجامعة، بدليل سكوتها عن الحراك في كل من اليمن والبحرين. إن المتغير المفسر لدور الجامعة هو مصالح دول الخليج. رغم أن هذه المصالح لم تكن في انسجام مع مخرجات الحراك العربي، بدليل سقوط أنظمة حليفة ومن أبرزها نظام مبارك، غير أن الحالة السورية تندرج في منطق مخالف، فمن شأن سقوط نظام الأسد أن يفسح المجال أمام السنة في سوريا للوصول إلى السلطة وهو ما سيقلم بدوره أظافر إيران بحرمانها من حليفها العربي الوحيد بالمنطقة، أضف إلى ذلك تضرر حزب الله بالتضييق على موارده وتمويله. لم تتحكم دول الخليج في موقف جامعة الدول العربية فحسب بل ساهمت كل من المملكة العربية السعودية وقطر بصفة مباشرة في الأزمة السورية، عن طريق الدعم المادي على شاكلة دفع أجور المتمردين من الجيش السوري الحر، نقل الأسلحة الأمريكية لبعض الجماعات المسلحة إضافة إلى المساهمة في التسليح والتدخل العسكري إلى جانب القوى الغربية.(Léo Géhin, p.24)

الجامعة العربية والحراك في البحرين واليمن: ساندت الجامعة العربية سياسة المملكة العربية السعودية ودول الخليج عامة في كل من البحرين واليمن، لتخرج بذلك عن خط السير العام الذي انتهجته منذ بداية الحراك في كل من تونس ومصر، سنتي 2011 و2012 على التوالي. فقد تدخلت دول الخليج عسكريا بتاريخ 2014/03/14 في الحالة البحرينية لتقوية نظام حمد آل خليفة وبطلب منه، لضمان استمرار النظام الملكي السني على الأغلبية الشيعية للشعب البحريني، بالاستعانة بقوات درع الجزيرة، وهذا خرقا لما ينص عليه الميثاق التأسيسي للمجلس بكون وظيفة القوة هي التدخل ضد الاعتداءات الخارجية التي تمس بدول المجلس، وعليه نتساءل عن صحة إدراج الاحتجاج من أجل الديموقراطية في خانة الاعتداءات الخارجية.

أما عن الأزمة اليمنية، فتدخلت دول مجلس التعاون الخليجي عسكريا بمجموع خمسة من أصل ستة أعضاء وبقيادة سعودية، منذ 2015/03/26،وعلى غرار الحالة البحرينية جاء تدخل دول الخليج نزولا عند طلب الرئيس الهادي تأسيسا على ميثاق الجامعة واتفاقية الدفاع المشترك، بهدف مساعدة اليمن في حربها ضد تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية. إن استنجاد اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي عوض الجامعة العربية قد يفسر على أساس القرب الجغرافي أو إمكانية تدخل دول الجامعة منفردة أو مجتمعة، استنادا إلى المادة 2 من معاهدة الدفاع المشترك، لكن غياب قوة عسكرية للجامعة يبدو أكثر مصداقية، كما لا يشفع للجامعة غياب دورها في الوساطة وهو الدور الباهت الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة من خلال مبعوثها إسماعيل ولد الشيخ احمد.

لقد تبين لنا أن سيطرة دول الخليج على مخرجات الجامعة هو احد الأسباب الرئيسية في محدودية دورها في مكافحة الإرهاب، إذ أن قرارات الجامعة أصبحت تكرس مقاربة أطراف على حساب أطراف أخرى، في حين أن طبيعة الإرهاب العابرة للحدود بحاجة إلى مقاربة شاملة وحلول جماعية لمواجهته. ورغم أن دول مجلس الخليج الستة لا تمثل سوى ثلث الدول العضوة في المنظمة (قبل تعليق عضوية سوريا) فلماذا تمكن الجزء من توجيه الكل؟ إن الإجابة عن هذا السؤال مفصلية لفهم سياسة الجامعة العربية وقراراتها في ظرف الحراك العربي، كما تبدو أساسية لتوقع ما ستؤول إليه الجامعة في ظل استمرار نفس المعطيات.

1. لأن الجزء أقوى من الكل من الناحية الاقتصادية، وأكثر تنسيقا من الناحية المؤسساتية،ومصالحه أكثر تناسقا وتلاؤما مع مصالح الدول الكبرى. تتفوق اقتصاديات دول الخليج الريعية على اقتصاديات أغلب الدول العربية الأخرى، وقد ساهم استقرار اقتصادياتها في استقرارها الاجتماعي كما استفادت دول الخليج من تقارب طبيعة مجتمعاتها في التأسيس لأقوى تجمع على مستوى المنطقة العربية والمتمثل في مجلس دول التعاون الخليجي، منذ 1981، ويعبر تطور التعاون العسكري بين دول الخليج، بل وسعيه إلى التوسع خارج المنطقة(ما نستشفه من الدعوى المقدمة إلى الأردن، مصر والمغرب للانضمام إلى قوات درع الجزيرة Léo Géhin ,p.09) أهم نقاط قوة واستقلالية دول المجلس عن باقي دول الجامعة، كما تتضاعف قوة دول الخليج العسكرية من خلال التعاون العسكري الوثيق والمكثف مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، سواء من خلال الوجود العسكري المباشر بدليل احتضان كل دول الخليج لقاعدة عسكرية أمريكية، أو من خلال التدريبات العسكرية الدورية والتموين العسكري، أو التسليح، حيث أبرمت 73% من عقود التسليح لشركات سلاح أمريكية و95% لشركات غربية. (Léo Géhin, p. 12) هذه التبعية العسكرية تولد لا محالة تنسيقا على المستوى السياسي مع الدول الغربية الأمر الذي لا يخدم بالضرورة مصلحة دول الجامعة ولا توجهاتها.

2. كما يفسر الوضع الراهن للجامعة، انقسامها وشحوب دورها في مواجهة الإرهاب بالضعف البنيوي للمنظمة والنظام العربي. ليس هذا التشخيص جديدا بل تجسد في عديد المناسبات كالصراعات العربية-العربية وغلبة النزعة القطرية (أحمد إبراهيم محمود، عبد الله بلقزيز وآخرون. ص،ص. 12- 13). كما تضاعف في ظل الحراك العربي الذي أدى إلى غياب الدولة القائد بعد انكفاء دور مصر ما فتح المجال لتطفو الصراعات على القيادة إلى السطح على حساب فعالية المنظمة.

خاتمة:

وفر الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية مناخا أمنيا مضطربا ساهم في تنامي التهديدات الإرهابية، نتج عنه حالة من الإدراك والاستنفار الجماعي لمواجهة الظاهرة. اعتمدت الدول العربية وفي إطار جامعة الدول العربية في مواجهة تنامي خطر الإرهاب في المنطقة العربية على آليات قانونية وسعت إلى إيجاد آلية عسكرية مشتركة، غير أن الترسانة القانونية للجامعة ومحاولات تنفيذها عبر الآليات المتوفرة والمستحدثة اصطدمت بعدة عراقيل منها المتعلق بتصور طبيعة التهديد الإرهابي في حد ذاته، وقد أثبت القرار المتخذ في حق حزب الله وتصنيفه كمنظمة إرهابية وما كان من اختلاف المواقف اتجاه هذا القرار عمق الفجوة بين تصورات الدول العربية ومصالحها، كما تبين من خلال قراءة مواقف الجامعة تجاه عدد من القضايا العربية عن استحواذ دول مجلس التعاون الخليجي مقودا بالعربية السعودية على قرار المنظمة ودورها. تبين من خلال الدراسة أن مواقف الجامعة لم تنم في أي حال من الأحوال عن وحدة صف الدول العربية ولم ترق بذلك إلى درجة الفاعل الموحد لمواجهة تنامي الإرهاب في المنطقة.

إن هذه السيطرة الوقتية لدول مجلس التعاون الخليجي على قرارات ودور جامعة الدول العربية هي وليدة الظروف التي رافقت الحراك الشعبي وتبعاته السياسية، وعليه فان استمرار هذا الوضع أو تغيره ومصير الجامعة وتوازن القوى داخلها مرتبط بما تبوح عنه التسوية السياسية في سوريا وليبيا وبقية دول الحراك، وعودة مصر إلى درجة الاستقرار التي تؤهلها للعودة إلى دور القيادة أو بروز دولة قائد على المدى المتوسط أو البعيد، كما أن دور الجامعة في مواجهة الإرهاب يتخطى مجرد الحسابات الفردية أو الإقليمية بل يتعلق بإعادة النظر في بنية النظم العربية وإصلاح جذري للجامعة بما يعكس إرادة الشعوب ثم الأنظمة.

قائمة المراجع:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية.
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري.
3. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010/12/21، الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في مقر الجامعة الدول العربية، القاهرة 22 أفريل 1998.
5. قناة العربية، النص الكامل لبروتوكول تشكيل القوة العربية المشتركة. PDF/2015/08/30
6. أحمد إبراهيم محمود، عبد الله بلقزيز وآخرون، (2004). **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة والفكرية.** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. عبد الحميد دغبار، (2011). **جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي: معالم التغيير وآمال التغير**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
8. فريجة حسين، (جوان 2011) الإرهاب في أحكام القانون الدولي الجنائي. **دفاتر السياسة والقانون**، (05).

9. معتز محيي عبد الحميد، (2014). **الإرهاب وتجديد الفكر الأمني**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
10. عبد الله حامد الكيلاني، 5/3 (جوان 2013). **جهود مكافحة الإرهاب النووي على الصعيد العربي. جامعة الدول العربية**، قطاع الشؤون القانونية، المملكة العربية السعودية.
11. قناة BBC، (2016/03/11). ما تبعات تصنيف الجامعة العربية لحزب الله كمنظمة "إرهابية"؟. تصفح المقال في 2016/11/20، على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/03/160313_comments_arab_league_hezbollah
12. قناة روسيا اليوم، (2016/03/11). لبنان والعراق يرفضان والجزائر تتحفظ.. وزراء الخارجية العرب يصنفون حزب الله "منظمة إرهابية". تصفح المقال في 2017/03/20، على الرابط التالي: : https://arabic.rt.com/news/814436-انسحاب-سعوديون-اجتماع-جامعة-عربية-تصريحات-وزير-خارجية-العراق/.
13. بدون اسم مؤلف. (2015/12/10). ليبيا مرتع وملاذ لعناصر الإرهاب من داعش والقاعدة، تصفح المقال في 2017/03/20 على الرابط التالي:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/798091 /ليبيا-مرتع-وملاذ-لعناصر-الإرهاب -داعش-والقاعدة
14. Karim Émile Bitar,(15 octobre 2011). le point sur la Syrie après sa suspension de la ligue arabe. France : Institut de relations internationales et stratégiques. Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe.
15. Royal Embassy of Saudi Arabia Fact Sheet, (January 20, 2016). Iran's Record in Supporting Terrorism and Extremism/PDF.
16. Martin Beck, (April 2016).the Arab League's declaration of Hezbollah as a terrorist organization. Center for mellemoststudier, syddansk universitet.
17. Matthew Levitt, (August 2016). Hezbollah's Pivot Toward the Gulf. CTC SENTINEL.
18. Abdelkader Messahel, ministre des affaires maghrébines, de l'union africaine et de la ligue des états arabes. (les 7 et 8 septembre 2016). Discours à l'occasion de l'atelier international sur le rôle de la démocratie dans la lutte et la prévention contre l'extrémisme violent et le terrorisme, tenu à Alger.
19. Canadiens pour la justice et la paix au Moyen-Orient, (avril 2012). La Ligue arabe et son intervention en Syrie. Série Fiches d'information no 147.
20. Eran Lerman , (September 2016). The Game of Camps Ideological Fault Lines in the Wreckage of the Arab State System. Entity of Israel: The Begin-Sadat center for strategic studies. Mideast Security and Policy Studies No. 124.
21. Léo Géhin, (2016) conseil de coopération du Golf : Une politique de puissance en trompe-l'œil. Bruxelles : Les rapports du groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, n°1/ PDF.
22. Pierre Gillon,(15/03/2017). L'expérience algérienne dans la lutte contre le terrorisme : Une référence aux Nations unies. el moujahid, article consulté le (20/03/2017) disponible sur : http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/106476.
23. Raslan Ibrahim, Regional Organizations and Internal Conflict: The Arab League and the Arab Spring. BRICS Policy Center, policy brief, V4? N° 02, may august 2016.